Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

16 Janvier 2012
16يناير 2012

القلم

في حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة

ضرورة تكريس الجهود في الميدان التربوي والتعليمي بتربية الناشئة عل ثقافة حقوق الإنسان

الحسيمة: فكري ولدعلي

دعا والي جهة تازة – الحسيمة – تاونات كريف السيد محمد الحافي أخيرا بمدينة الحسيمة جميع المتدخلين من سلطات محلية ومنتخبين ومؤسسات عمومية وفعاليات المجمع المدني والباحثين والمهتمين إلى التنسيق والتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان من أجل الارتقاء بالعمل الميداني للمجلس الوطني على مستوى الجهات .

وأشار السيد الوالي في كلمة ألقاها بمناسبة حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة- الناظور أن هذا الحفل يعتبر محطة هامة تشكل لبنة أساسية في استكمال بناء صرح المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أرتقى به الدستور الجديد إلى مؤسسة دستورية .

وأبرز أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتبر فضاء رحبا للتفاعل الايجابي بين الفاعلين السياسيين والنشطاء المدنيين والمؤسسات العمومية وعموم المواطنين والتي تمضي بعزيمة قوية لبلوغ مقاصد مبادئ العدل والإنصاف ، وكذا إشاعة الوعي بالتزامات المواطنة الحقة والمسؤولة.

وأكد على ضرورة تكريس الجهود في الميدان التربوي والتعليمي بتربية الناشئة عل ثقافة حقوق الإنسان لنشر قيم التسامح والتضامن والاختلاف لأن التشريعات والسياسات مهما بلغت درجة أهميتها فإنها تحتاج بالضرورة إلى مواطن واع بأبعادها ومتشبع بقيمها ومجسد لروحها عل مستو السلوك والمعاملة

من جهته أكد السيدالأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، ، على دور اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان والحريات والنهوض بها على المستوى الجهوي .وذلك في إطار سياسة القرب وتعزيز البعد الجهوي في مجال حقوق الإنسان.

وسلط السيد الصبار الضوء على المهام والإصلاحات العديدة التي انخرطت فيها المملكة المغربية، والتي توجت بإقرار وثيقة دستورية جديدة الذي تبناها المغرب بعد استفتاء فاتح يوليوز 2011، مبرزا أن الغاية من خلق لجان جهوية تابعة للمجلس الوطني تكمن في ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان على المستوى الجهوي .

وأوضح أن الظهير المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أتى بالجديد فيما يتعلق بالتصور التنظيمي للمجلس ، وذلك بالنص على إحداث اللجان الجهوية في إطار سياسة القرب والتي لها نفس اختصاصات المجلس الوطني على المستوى المركزي فيما يتعلق بالرصد و الحماية وإعداد التقارير الجهوية في مجال حقوق الإنسان بالجهة والنهوض بها.

وأكد أن المجلس سيعمل من أجل تأصيل حقوق الإنسان في مختلف القوانين انسجاما مع ما ورد في الدستور ، كما سيعمل على بلورة وأجرأة هذه المقتضيات على مستوى الواقع إلى جانب المجتمع المدني والقطاعات الحكومية ذات الصلة والفاعلين الاجتماعيين والمنتخبين والسلطات العمومية ، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية شاملة من أجل الانتقال إلى مستوى أفضل .

من جانبها، قدمت السيدة سعاد الإدريسي ، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة -الناضور ، عرضا عن مهام واختصاصات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان ، كما جاءت بها مقتضيات الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تضطلع هذه اللجان حسب المادة 28 منه بمهام تتبع و مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

واعتبرت إحداث اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الريف مكسبا لترسيخ اللاتمركز و اللامركزية في مجال تدبير القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان وتحقيق القرب من المواطنين، سواء من أجل حماية حقوق الإنسان و النهوض بها أو إثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة و حقوق المستهلك.

ويعين أعضاء اللجان الجهوية من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه .

وضمت اللجنة اضافة الى الرئيسة سعاد الادريسي 19 عضوا وهم كالتالي:

- محمد اوسار/ الناظور
- الحموشي محمد/ الناظور
- مختار عبد السلام / الناظور
- شهرزاد امهجار/ الناظور
- مصطفى الغديوي/ الناظور
- بوبونت عبد الله / الناظور
- الشامي محمد / الناظور
- بشرى العبداوي/ الناظور
- محمد بادي / الحسيمة
- رشيد بلعلي / الحسيمة
- محمد المرابطي / الحسيمة
- موحى محمد / الحسيمة
- اليوسفي محمد / الحسيمة
- امحمد المتوكل/ الحسيمة
- جميلة الميوطي / الحسيمة
- جواد الشهبار / الحسيمة
- مليكة الخطابي / الحسيمة
- عائشة المريني الوهابي / الدريوش
- جميلة القيشوحي / الدريوش

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة خنيفرة – خريبكة – بني ملال، والزميل أحمد بيضي ضمن التشكيلة

مراسلة خاصة

تم تعيين الزميل أحمد بيضي مراسل جريدة "الاتحاد الاشتراكي" ضمن تشكيلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة خنيفرة. بني ملال. خريبكة، وذلك خلال حفل تنصيب أعضاء هذه اللجنة بأحد فنادق بني ملال، بعد زوال يوم الاثنين 9 يناير 2012، والذي أشرف عليه، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، وحضره إلى جانب رئيس اللجنة الجهوية، علال البصراوي، عدد من الشخصيات المدنية والعسكرية ورؤساء المصالح الخارجية، وبعض ممثلي الجمعيات والمنتخبين والفاعلين في مجال حماية حقوق الإنسان، وتشمل اللجنة الجهوية أقاليم بني ملال وأزيلال والفقيه بنصالح وخريبكة وخنيفرة وميدلت.

إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، شدد، خلال كلمته في حفل التنصيب، على "ضرورة قيام جميع الأطراف المعنية بحقوق الإنسان بمضاعفة الجهود وتتبع وضعية حقوق الإنسان بالجهة"، ولم يفته التأكيد على أن إحداث اللجن الجهوية يشكل مكسبا كبيرا، ويندرج بالأساس "في إطار ترصيد تجربة المجلس الاستشاري وتدعيمها عبر الارتقاء بالعمل الميداني للمجلس من مستوى الحضور الإداري سابقا من خلال المكاتب الإدارية الجهوية إلى الحضور المعنوي والفكري والفعلي من خلال اللجان الجهوية"، طبقا لـ «مبدأ تكريس اللامركزية واللاتمركز في مجال النهوض بحقوق الإنسان»، و"المساهمة في تفعيل سياسة القرب من المواطنين والاهتمام بقضاياهم ذات الارتباط بحقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة بغاية التمكن من ضمان الولوج إلى حقوق الإنسان معرفة ومساطر وإجراءات وآليات"، بالإضافة إلى تيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق أحد حقوقهم على سبيل انتصاف وتظلم فعالة وعن قرب.

وبعد استعراضه للظروف التي استدعت تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وما تم التنصيص عليه دستوريا في ما يتعلق بقيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان "أن تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية يأتي في سياق محيط سوسيو سياسي وطني ودولي لا يمكن تجاهله أو السكوت عنه، بعد أن ارتفعت أصوات الشعوب في بلدان المنطقة مطالبة بالمزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمشاركة في الحياة السياسية"، ولم يفته التذكير بأن «المجلس سيعمل، بكل دينامية وتعاون وثيق مع مختلف الفاعلين، على المساهمة في ضمان المكاسب التي جاءت في الوثيقة الدستورية لدعم خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان».

الزميل أحمد بيضي

رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، علال البصراوي، وقبل إعلانه عن أسماء أعضاء اللجنة الجهوية الذين تم تعيينهم، استعرض عمل اللجن كجزء جديد ضمن هيكلة المجلس الوطني وانخراطه في الجهوية المتقدمة، كما تطرق للاختصاصات الموكولة إلى هذه اللجن والمتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون وثيق مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة، موضحا دور اللجن الجهوية في إطار الظهير الشريف 1-11-19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على مستوى مهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات الموجهة إليها المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.ولأهمية اللجن الجهوية توقف علال البصراوي عند شروط الظهير التي تحتم على كل عضو أن تتوفر فيه نفس المؤهلات المطلوبة في أعضاء المجلس الوطني على مستوى التجرد والنزاهة والعطاء المتميز والتشبث بقيم ومبادئ حقوق الإنسان.

وعلى هامش حفل التنصيب، عقد إدريس اليازمي اجتماعا خاصا مع الأعضاء المعينين في اللجنة الجهوية، حيث تقدم لهم بكلمة توجيهية واستعرض المهام الموكولة إليهم.وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان من ممثلين لمؤسسة الوسيط، وأعضاء من الهيئات المحلية الممثلة للمحامين والقضاة والعلماء والأطباء والصحافيين، فضلا عن فاعلين جمعويين محليين وجهويين، يبلغ عددهم 24 عضوا.

والزميل أحمد بيضي الذي تم تعيينه ضمن تشكيلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، إلى جانب صفته مراسلا صحفيا وفاعلا جمعويا، هو عضو بالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمرصد المغربي للسجون، ومنتدى الإعلام للطفل، ورئيس سابق لنادي الصحافة بخنيفرة، كما يعد من مؤسسي منتدى المواطنة، وواضعي اللبنة الأولى للجنة المحلية لدعم حرية الرأي والتعبير، وقد حضر عدة مبادرات في مجال حقوق الإنسان وجبر الضرر وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومجال حماية المرأة والطفل.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

جامعة ابن زهر والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يطوران شراكتهما

اتفقت جامعة ابن زهر باكادير واللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تطوير شراكتهما قصد النهوض بثقافة التربية على الحقوق الإنسانية.

وأفاد مصدر من رئاسة جامعة ابن زهر، انه تم مؤخرا عقد اجتماع بين رئيس الجامعة عمر حلي، ورئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان باكادير محمد الشارف، لتحديد العديد من محاور التعاون بين الطرفين.

وتتمثل هذه المحاور، من بين امور اخرى، في إطلاق ناد جامعي حول حقوق الإنسان، وإحداث مرصد جهوي بشراكة مع الجامعة حول حقوق الإنسان، وإرساء مجلس للغات والثقافة المغربية، وخلق جوائز ومباريات تتعلق بقضايا المواطنة وحقوق الإنسان وبحث إمكانية إطلاق سلك ماستر بالجامعة مرتبط بهذا المجال. وحسب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فإن إحداث لجان على مستوى الجهات يتوخى النهوض بسياسة القرب إزاء المواطنين وانتظاراتهم في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Co... de l'Homme

التجديد

بعد إقصائه من العضوية في المجلس الوطني لحقوق الإنسان

"منتدى الزهراء" يستنكر إقصاءه من الهيكلة الجهوية لحقوق الإنسان

أدان منتدى الزهراء للمرأة المغربية ما سماه «التغييب الممنهج» لجمعيات شبكة المنتدى البالغ عددها 64 جمعية متواجدة بمختلف جهات المملكة خلال تنصيب اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان. واستنكر المنتدى في بيان توصلت «التجديد» بنسخة منه، «الإقصاء الواضح» الذي برز بداية في تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرا أن القائمين على هذا المجلس لازالوا متمادين في نهجهم الإقصائي لاعتبارات إيديولوجية مذهبية واضحة، ضاربين عرض الحائط روح الدستور القائمة على تعددية المجتمع المغربي وتنوعه. واعتبر المنتدى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يتوفر على الشروط الفضلى التي تجعل منه مؤسسة وطنية تتمتع بالمصداقية اللازمة وهو ما سيؤثر لا محالة على تعاطيه مع القضايا الحقوقية التي تعرفها الساحة الوطنية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ المغرب. وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد بدأ خلال شهر يناير الجاري تنصيب آلياته الجهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مستوى الجهات، التي تضطلع، حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهات وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. وتهم هذه العملية تنصيب لجان جهوية في كل من بني ملال – خريبكة، الحسيمة – الناضور، مراكش، وجدة – فجيج، الدار البيضاء – سطات، الرشيدية – ورزازات، أكادير، طنجة، الرباط – القنيطرة.

سناء القويطي

Revue de Presse du

المساء
ALMASSAE

العيون

سيدة تضع مولودها في معتصم احتجاجي

وضعت سيدة كانت تعتصم بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون مولودها بمقر المجلس، حوالي الساعة الواحدة من صباح أول أمس السبت. وكانت امحيجبية أردون، وهي اخت محمد أردون، الذي كان قد أحرق نفسه مؤخرا بمقر ولاية العيون، تعتصم رفقة عائلتها بمقر فرع العيون للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، للمطالبة بفتح تحقيق في ظروف وفاته ودفنه بدون حضور أفراد عائلته. وباغت المخاض امحيجبية أردون، حوالي منتصف يوم السبت، إلا أن تأخر قدوم سيارة الإسعاف، كما قال أفراد عائلتها، أدى إلى وضعها مولودها بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قبل أن يتم نقلها إلى مستشفى مولاي الحسن بن المهدي.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

العيون : مواطنة صحراوية تضع مولودها بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان و أختها تتعرض للإجهاض

الصحراء نيوز - العيون

فوجئت المواطنة الصحراوية " امحيجيبة أردون " المعتصمة بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي بالعيون في حدود الساعة الواحدة صباحا اليوم ، بوضع مولودها الجديد بالمقر المذكور بعد أن ظلت و عائلتها لعدة ساعات تطالب بنقلها إلى المستشفى.

و أفاد بعض أفراد عائلتها الذين يعتصمون معها أنهم و بمجرد أن أحسوا بأختهم تتألم متأثرة بحملها، قاموا يصرخون و يطالبون بنقلها إلى المستشفى و تقديم اليد المساعدة لها ، لكن فوجئوا بتأخر سيارة الإسعاف التي لم تصل إلا في حدود الساعة الثانية صباحا بعد وضعها داخل المقر وسط احتجاج و صراخ العائلة بكاملها.

و أثناء نقلها إلى قسم الولادة بمستشفى الحسن بن المهدي بالعيون ، حيث لازالت ترقد رفقة مولودتها الجديدة ، أصيبت أختها بانهيار عصبي ناتج عن الصراخ و الاحتجاج الذي أبدته بعد تأخر تقديم المساعدة الطبية لأختها الحامل، و هو ما جعل طبيب المستشفى - حسب إفادة زوجها - يأمر بحقنها قبل أن تفاجئ في حدود الساعة الرابعة مساء بتعرضها للإجهاض، على اعتبار أنها كانت حامل في شهرها الثاني على الأقل.

و تبقى الإشارة أخيرا إلى أن هذه العائلة الصحراوية تعتصم منذ 27 دجنبر 2011 بالمقر المذكور ، احتجاجا على دفن ابنها " محمد أردون " في مقبرة بمدينة العيون ، بدون حضور أبيه و أمه و أخوته و باقي أفراد عائلته بعد وفاته بتاريخ 26 من نفس الشهر ، متأثرا بحروق من الدرجة الثانية بالمستشفى الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء ، مطالبة بإجراء تحقيق حول وفاته و إضراب النار في جسده منذ 23 نونبر 2011 بحضور باشا المدينة و قائد الدائرة السادسة بمقر الولاية .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

بني ملال : تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال –خنيفرة

أقيم زوال يوم الاثنين 9 يناير الجاري بفندق البساتين ببني ملال حفل تنصيب الرئيس وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خنيفرة ، بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي والسيد والي الجهة والكاتب العام ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدكتور علال البصراوي ورؤساء المصالح الجهوية وبعض البرلمانيين وعدد من الفعاليات الجمعوية وممثلي مختلف المنابر الإعلامية بالجهة..

استهل اللقاء بكلمة ألقاها السيد والي الجهة ، عبر من خلالها عن سعادته الكبيرة بهذه المناسبة التي تأتي" تتويجا منوها" بنضالات رئيس المجلس الوطني "للمسلسل الديمقراطي الذي يعرفه المغرب خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان التي امتدت لسنوات طويلة، باعتباره رمزا من رموز النضال الشريف بهذا الوطن" ومؤكدا أن" السلطات المحلية بالجهة رهن إشارة المجلس في إطار القانون والسلطات المخولة لها"

من جهته، وفي كلمة ألقاها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي بهذه المناسبة ، أشار إلى أن إحداث المجلس الوطني أولا يأتي في "سياق مطبوع بتسارع وثيرة مسلسل الإصلاحات السياسية في بلادنا جسدته الأنظمة الأساسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، وإصلاح القانون الأساسي لمجلس المنافسة الاقتصادية وللهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وتقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة وإحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتوج بإقرار الدستور الجديد يوم فاتح يوليوز الأخير".
مضيفا أن الدستور الجديد يعتبر بحق " ميثاق للحقوق والحريات الأساسية، يجدد تأكيد انضمام المغرب إلى مبادئ وقيم حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا"

كما أكد اليزمي أن المغرب ، وبعد تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 5 أكتوبر 2011 ، وبفضل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، أصبح " الدولة السابعة والعشرين على المستوى العالمي والثانية على المستوى المتوسطي الذي يتوفر على خارطة طريق من هذا النوع التي تحدد مجموع الأهداف المرجوة، كما تحدد الفاعلين العموميين والخاصين الموكول إليهم تحقيق الأهداف"

وفي سياق ذي صلة ذكر أن " إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان يأتي في إطار ترصيد تجربة المجلس الاستشاري وتدعيمها عبر الارتقاء بالعمل الميداني للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مستوى الحضور الإداري سابقا من خلال المكاتب الإدارية الجهوية إلى الحضور المعنوي والفكري والفعلي من خلال اللجان الجهوية"

وقد ختم السيد رئيس المجلس الوطني إدريس اليزمي كلمته بالتأكيد على أن الغاية المثلى من خلق مثل هذه الآليات تكمن في" ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان معرفة ومساطر وإجراءات وآليات، بالإضافة إلى تيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق إحدى حقوقهم على سبل انتصاف وتظلم فعالة وعن قرب وفق ما يتيحه الظهير الشريف المحدث الوطني لحقوق الإنسان"

من جهة أخرى ، فقد جاءت كلمة السيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خنيفرة السيد علال البصراوي مفصلة أكثر ، حيث أشار إلى العديد من الاختصاصات التي ستضطلع بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان .
وبعد أن هنأ الجميع على " وضع هذه اللبنة الجديدة في بناء الدولة الديمقراطية الحداثية" ، أكد على أهمية المادة 28 من الظهير المؤسس لهذه اللجان الجهوية والتي أصبح بمقدورها " تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات الموجهة إليها والخاصة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان ، كما تقوم بتنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بالنهوض بحقوق الإنسان وذلك بتعاون وثيق مع كافة الفاعلين والمعنيين على صعيد الجهة"

كما ذكر بمجموعة من المعايير العامة والفرعية التي تم اعتمادها لاختيار أعضاء اللجنة، لخصها فيما يلي:
- اختيار شخصيات من مختلف أجيال حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية..
- التنويع في الاختيارات السوسيو-مهنية للشخصيات المختارة(أساتذة جامعيون،محامون، قضاة، رجال التعليم ، قطاع خاص...)
- ضمان تمثيلية الأقاليم الستة للجهة في اللجنة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

.في المائة مراعاة للنوع الاجتماعي 40ضمان تمثيلي وازنة للنساء داخل اللجنة بنسبة وصلت إلى -
مشيرا في ذات السياق ، إلى أن التركيبة العددية للجنة تم" اعتمادا على الكثافة السكانية للجهة ضمن الخريطة التناسبية التي وضعها المجلس وطنيا" وقد جاءت هذه الجهة وسطا فضمت 24 عضوا إلى جانب الأعضاء الستة الممثلين بالصفة (.. (محامون ، قضاة
علما بان المجلس اعتمد في تشكيل اللجنة على التقطيع الجهوي الجديد ، والذي جعل هذه الجهة تتكون من ستة أقاليم :
.ازيلال، بني ملال، خريبكة، الفقيه بن صالح، خنيفرة، ميدلت

وقد ختم السيد علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان كلمته بذكر أسماء أعضاء اللجنة كالتالي:
السعدوي حميد، اخبوز حسناء، ابخان محمد، ايت حدو عائشة ، سامية المراني،ليلى خياطين الزمو عبد المجيد،مصطفى واعزيز ، خديجة بويا، البلغيثي عبد السلام، زهيد فاطمة،احمد بيضي، محمد كونبير،فاطمة اكلاز ،مليكة اوختار، اسحاق بن ايشو، يوسف ايت لمقدم،المصطفى المريدي،حيزاز الدريسية،آمال عزاز، لحويدك مصطفى،المعطاوي صالح، الديقي .حميد
وعن القضاة: جمال التوزي
عن المحامين:الناصري عبد العزيز
عن الصحفيين المهنيين: محمد الحجام
.وكان ختام اللقاء حفل شاي على شرف الحاضرين

نورالدين حنين/ كاتب ومراسل صحفي

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

14-01-2012 03:23 PM

معطلو ومعطلات بني ملال مامفاكينش مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان!

تمكنت الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين بالمغرب تنسيق فروع بني ملال من الحوار مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي على هامش تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان زوال يومه الإثنين 09 يناير 2012 بفندق البساتين.
وجاء هذا الحوار الهامشي بعد أن نظمت الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين تنسيق فروع بني ملال شكلا احتجاجيا أمام بوابة الفندق مطالبة بلقاء رئيس المجلس ولقد تأتى لها ذلك رغم المنع حيث اعترضت سبيلهم قوات الأمن بكل أشكالها والتي طوقت الفندق وحاصرت أعضاء الجمعية الوطنية ، ليتمكنوا في الأخير حسب أحد الأعضاء من عقد لقائهم مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوسيلتهم الخاصة.
وقال الكاتب العام لسكرتارية الجمعية الوطنية خالد أبو رقية:
"إن تواجدنا هنا هو من أجل رفع ملفنا المطلبي إلى رئيس المجلس الوطني باعتبار هذا الاخير يدخل ضمن اختصاصاته الحقوق الاقتصادية والإجتماعية، هذا الملف المطلبي الذي يتضمن مطالبنا المشروعة والمتجلية في الاعتراف بالجمعية الوطنية وتمتيعها بوصل الإيداع القانوني والكشف عن قبر الشهيد مصطفى الحمزاوي ومحاكمة قتلته، وحرية التظاهر والإحتجاج والحق في الشغل والتعويض عن البطالة، وكي نؤكد كذلك على أن بني ملال مرشحة للانفجار في أية لحظة إذا لم تتم الإستجابة لمطالبنا المشروعة والتي سنظل متمسكينا بها لأجل تحقيقها...ومن خلالنا نقاشنا المسؤول مع الرئيس أكد على أن المجلس الوطني أعد مقترحات في هذا الصدد" وأردف خالد أبو رقية قائلا:
"ولقد وجه المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية مقترحا لرئيس المجلس لعقد لقاء مع الجمعية في أقرب وقت ممكن لحل بعض القضايا والمطالب التي ترفعها جمعيتنا العتيدة."
وللذكر فقط فلقد جاءت هذه الوقفة الإحتجاجية بعد وقفة الأحد الأخير التي كانت أمام كلية الأدب والعلوم الإنسانية ببني ملال حيث قاطعت الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين فروع تنسيق بني ملال ما أسمته بالإمتحانات المشبوهة التي نظمتها وزارة الداخلية هذه الوقفة الإحتجاجية التي اعتبرتها الجمعية الوطنية بالناجحة وبالمحطة التاريخية المهمة في أرشيف نضالاتها المستميتة والصامدة أمام آلات القمع المخزنية والجبانة التي تستهذف الجمعية وطنيا.

Revue de

رياضي تراسل الرميد لوقف كل أشكال تعذيب معتقلي السلفية بمكناس

راسلت خديجة رياضي رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان وزير العدل والحريات مصطفى الرميد والمندوب العام لإدارة السجون من أجل التدخل حول وضعية معتقلي السلفية الجهادية بسجن تولال في مكناس.

وأوضحت الرسالة، التي توصل موقع "لكم.كوم" بنسخة منها، أن أولئك المعتقلين يعيشون أوضاعا "مزرية منذ تنقيلهم التعسفي لهذا السجن والمتمثلة في عدم احترام إدارة السجن للحقوق المنصوص عليها في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، والقانون المنظم للسجون". كما دعت الرسالة إلى "التدخل العاجل لوقف كل أشكال التعذيب الذي يستوجب مساءلة مرتكبيه بفتح تحقيق معهم لتطبيق القانون، مع وقف كذلك كافة أشكال التضييق والتعسف التي تلحقهم ، والتي تشكل انتهاكا صريحا للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الصادرة عن الأمم المتحدة، وللقانون المنظم للسجون 98/23 ".

وحصرت رسالة رياضي ذلك في " المعاملات اللاإنسانية بما فيها الوضع في زنازن انفرادية والتغذية السيئة وغير الصحية كما وكيفا، والحرمان من الحق في التطبيب والعلاج، وكذا الفسحة غير الكافية وما يخلفه قلة الإستفادة من لأشعة الشمس من أمراض، إضافة إلى قلة الفراش والغطاء وما يخلفه ذلك مع فترة البرد القارس عليهم وظروف الزيارة السيئة، فضلا عن التفتيش المستفز الذي يمس كرامتهم وكرامة وعائلاتهم، والحرمان من متابعة الدراسة".

وذكرت الرسالة نفسها أن هذه الأوضاع ، إضافة إلى عدم تفعيل اتفاق 25 مارس 2011 هي التي كانت وراء اضطرارهم لدخول إضراب مفتوح عن الطعام استمر من 22دجنبر 2011 وإلى غاية 04 يناير2012 بعد الزيارة التي قام بها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والتي ترتب عنها تعليق الإضراب بغد التزام الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان باحترام الإدارة السجنية لحقوقهم في العلاج والدواء وتوفير الشروط كاملة لمتابعة دراستهم وتحسين شروط التغذية والطبخ والإقامة والزيارة والإستحمام والفسحة والتواصل بالهاتف مع العائلات، وتنظيف الملابس، وكذا وقف التفتيش المهين والاستفزازي للمعتقلين وعائلاتهم وكل أشكال المعاملات اللإنسانية والحاطة من الكرامة".